ف

فلان الوجود عندهم حال والحال غير مقدور واما الثالث فلان الاتصاف متحقق في الخارج فلا تأثير للقدرة فيه واذا بطلت الاقسام بارسرها انتفى القدرة فالقول بتحقق الشيئية بدون الوجود ينافي اثبات القدرة وانتفاء الاتصاف والثاني ثابت فانتفى الاول قوله واعتصار الموجود مع عدم تعقل الزائد اي وكيف يتحقق الشيئية بدون الوجود مع انحصار الموجود اي ثبتا هيه مع عدم تعقل امر زائد على الكون في الاعيان هذا برهان اخر دال على عدم تحقق الشيئية بدون الوجود تقريره ان القول بتحقق الشيئية بدون الوجود مع انحصار الموجود مع عدم تعقل الزائد مما لا يجتمعان والثاني ثابت فانتفى الاول اما نفي الاجتماع فلانه لو تحقق الشيئية بدون الوجود لثبت في العدم اشخاص غير متناهية لكل ماهية نوعية كما هو مذهبهم والثبوت هو الوجود لعدم تعقل امر زائد على الكون في الاعيان فلو كان للاشخاص الغير المتناهية ثبوت لكان لها كون فيكون لها وجود اذ الكون هو الوجود فيلزم وجود اشخاص غير متناهية فلا يكون الموجود منحصرا اي متناهيا ضرورة عدم تناهيها واما بيان ثبوت الثاني مطلقا فلان عدم تعقل الزائد على الكون في الاعيان ضروري وانحصار الموجود ثابت عندهم ولو اقتضى التميز الثبوت عينا لزم منه محالات والامكان اعتباري يرجع صحة ما ذكروه دافعونا على انتفائه لما فرغ من اقامة الحجة على ابطال مذهبهم شرع في ابطال حجتهم على ان المعدوم شيء اي ثابت متقررا ما الحجة الاولى فتقريرها ان المعدوم متميز وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت اما الصغرى فبينوها من وجوه الاول ان المعدوم معلوم والمعلوم متميز والثاني ان المعدوم مراد والمراد متميز و الثالث ان المعدوم مقدور والمقدور متميز واما الكبرى فان التميز صفة ثابتة للمتميز و ثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف في نفسه وقد اجاب المص بمنع الكبرى بانا قال لا نسلم ان كل متميز ثابت في الاعيان فان التميز لا يقتضي الثبوت عينا والا لزم محالات منها ان المعدوم الممتنع لذاته كشريك الباري واجتماع الضدين وغيرهما يتميز بعضها عن بعض فلو اقتضى التميز الثبوت عينا لزم ثبوت هذه المعدومات الممتنعة وهي غير ثابتة في الاعيان بالاتفاق

بالاتفاق ولان الخيالات التي تركبها متميزة فلو اقتضى التميز الثبوت عينا لزم ثبوتها في الاعيان وهو ممتنع الحجة الثانية ان المعدوم ممكن وامكانه ليس بمنفي والا لا فرق بين قولنا لا امكان وامكانه لا فكون الامكان له ثابتا وليس جوهرا قائما بذاته لانه اضافي والاضافي يستدعي محلا يقوم به فلا يكون جوهرا فيكون عرضا فلا بد له من محل ثابت لاستحالة قيام الصفة الثابتة بالمنفي ولا يجوز ان يكون محله غير المعدوم الممكن لاستحالة قيام الصفة بغير موصوفها فيكون المعدوم الممكن ثابتا اجاب المص بان الامكان امر اعتباري لانه لو كان خارجيا يلزم التسلسل والامكان يومي لما دافعونا في اتصاف به وجود الكيانات الخيالية فلا يستدعي ثبوت محله وهو مرادف الثبوت لما فرغ من تساوق الشيئية والوجود شرع في نفي الحال واثبتها ابو هاشم واتباعه من المعتزلة وامام الحرمين اولا والقاضي ابو بكر وحدوها بانها صفة قائمة بموجود ليست بموجودة ولا معدومة فيكون الثابت عندهم اعم من الموجود مطلقا والمعدوم من المنفي وهو باطل بالضرورة لان العقل يقضي بنفي الواسطة بين الوجود والعدم والوجود يرادف الثبوت والعدم يرادف النفي ولا واسطة بين الثبوت والنفي فلا واسطة بين الوجود والعدم والوجود لا يرد عليه القسمة لما ابطل الحال شرع في ابطال حجج مثبتيها الاولى ان الوجود صفة قائمة بالموجود وليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود فيزيد وجوده ويلزم التسلسل ولا بمعدوم لانه لا يتصف بنقيضه اجاب بان الوجود لا يرد عليه هذه القسمة وهي قولنا اما ان يكون موجودا او معدوما لاستحالة انقسام الشيء الى الموصوف به والى ما ينافيه اذ لا يصح ان يقال السواد اما اسود او ابيض ولئن سلمنا ان الوجود يقبل هذه القسمة فنختار ان الوجود موجود في الذهن فلا يكون قائما بالموجود في الخارج فلا يكون حالا الحجة الثانية ان السواد يشارك البياض في اللونية و يخالفه في فصله المختص به فان وجد كل من الجنس والفصل فلا بد وان يقوم احدهما بالاخر والا امتنع ان يلتئم منه حقيقة واحدة فيلزم قيام العرض بالعرض وان عدما او احدهما لزم تركيب الموجود من المعدوم وهو محال فيكون كل منهما ليس بموجود ولا معدوم وهما وصفان قائمان بالسواد الموجود فيكونان

والافرق

Copyright © King Saud University